

مؤشرات البورصة تستقبل أولى جلسات الأسبوع باللون الأحمر



عمود جماعي للمؤشرات

إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة. وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى نوابك المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافرها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواعيدتها للمطلبات. أما سوق الشركات التي لا تستوفي شروط السوق الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتوسطة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

صفقة بقيمة 7,9 مليون دينار (نحو 26,07 مليون دولار). وعكست شركات (الأنظمة) و(الامان) و(تجارة) و(القرين) و(المال) الأكثر ارتفاعا (المستثمرون) و(أهلي متحد) و(برقان) و(الدولي) و(المال) الأكثر تداولاً أما الأكثر انخفاضاً فكانت (كامكو) و(المرز) و(سفن) و(ايسفا) و(وطنية).

وتابع المتعاملون انصاحاً عن آخر التطورات فيما يتعلق بالعرض الذي تلقته (مجموعة جي إف إنش المالية) لبيع محفظتها العقارية علاوة على متابعة إعلان بورصة الكويت عن تنفيذ بيع أوراق مالية (مدرجة وغير مدرجة) لمصلحة حساب وزارة العدل - إدارة التنفيذ. وتطيق شركة بورصة الكويت حالياً المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه

استهلكت البورصة تعاملاتها الأسبوعية أمس الأحد على انخفاض المؤشر العام 6,5 نقطة ليبلغ مستوى 5104,7 نقطة بنسبة انخفاض 0,13 في المئة. وبلغت كميات تداولات المؤشر 72,4 مليون سهم تمت من خلال 3480 صفقة نقدية بقيمة 11,5 مليون دينار كويتي (نحو 37,95 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 3,5 نقطة ليصل إلى مستوى 4737,9 نقطة وبنسبة انخفاض 0,08 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 54,4 مليون سهم تمت عبر 1890 صفقة نقدية بقيمة 3,6 مليون دينار (نحو 11,88 مليون دولار). وانخفض مؤشر السوق الأول 8,2 نقطة ليصل إلى مستوى 5306,6 نقطة وبنسبة انخفاض 0,15 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 26,9 مليون سهم تمت عبر 1590

لشريحة الطلبة والشباب ودعم العملية التعليمية، معتبراً الشباب عماد المستقبل والثروة الحقيقية للوطن والأصل الحقيقي في منظومة الاقتصاد والمجالات الحيوية الأخرى وهم اللبنة الأساسية في عملية التطوير وتحقيق الإنجاز في البلاد. كما شارك «بيتك» بفعاليات استقبال الطلبة في قاعات التسجيل في عدد من الكليات وقدم لهم عرضاً مميّزاً وخصوصاً، وكذلك عرض منتجاته وخدماته التي تخدم شريحة الشباب والطلبة، وذلك تأكيداً لحرص «بيتك» على أداء دوره الاجتماعي تجاه مختلف شرائح المجتمع وفي جميع المناسبات، وتعميق التواصل والتفاعل مع الشباب والطلبة الذين يشغلون جزءاً كبيراً من الاهتمام والتقدير لدورهم في حياة المجتمع ومستقبله. ويعتبر «بيتك» الشريك الاستراتيجي لكلية العلوم الإدارية، حيث يشارك بمعرض الفرص الوظيفية، ويرعى مشاريع تخرج الطلبة وغيرها من المبادرات الموجهة العام.



نايف الشمري مكرماً «بيتك»

الجامعات الدولية المعتمدة أكاديمياً على مستوى العالم في مجال برامج التبادل الطلابي الأكاديمي. وأكد الشمري أهمية الدور الكبير الذي يضطلع به «بيتك» في دعم الطلبة وأنشطة الكلية وتحمل أعباء المسؤولية الاجتماعية تجاه

الشباب والعملية التعليمية، الأمر الذي يعكس مكانته الرائدة محلياً وإقليمياً وعالمياً، ويرسخ دوره السباق وتميزه في المسؤولية الاجتماعية. ويشارك «بيتك» في حفل تخرج الطلبة، وحفل تكريم الطلبة المتفوقين في كلية العلوم الإدارية والعديد من

من الجامعات الدولية المعتمدة أكاديمياً على مستوى العالم في مجال برامج التبادل الطلابي الأكاديمي. وأكد الشمري أهمية الدور الكبير الذي يضطلع به «بيتك» في دعم الطلبة وأنشطة الكلية وتحمل أعباء المسؤولية الاجتماعية تجاه

شارك بيت التمويل الكويتي في افتتاح مكتب التبادل الطلابي الأكاديمي بكلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت بجلته الجديدة. وجرى الافتتاح بحضور العميد المساعد للشؤون الطلابية الدكتور نايف الشمري، ومدير برنامج التبادل الطلابي، الدكتور ياسر الكليب، إلى جانب ممثلي «بيتك».

وجاء دعم «بيتك» استكمالاً لمشاركاته المتميزة في مجال التعليم والفعاليات والأنشطة في الجامعة، وضمن إطار المساهمات للتواصل التي يقدمها للطلبة والشباب والتي تندرج ضمن استراتيجية المسؤولية الاجتماعية.

وأشاد الدكتور نايف الشمري بدعم «بيتك» في افتتاح مكتب التبادل الطلابي الأكاديمي، وكذلك الدعم المتواصل في العديد من الأنشطة المتعلقة بكلية العلوم الإدارية والتي تستهدف بشكل أساسي الطلبة، لافتاً إلى أن رعاية «بيتك» تساهم في دعم مساعي كلية العلوم الإدارية إلى توسيع قاعدة مشاركتها

«السياسة الوطنية للمنافسة» مشروع وطني يستهدف توفير المنتجات بالأسواق بأعلى جودة وأفضل سعر



رائد العجمي

من أداء أعماله مع تطبيق أفضل الممارسات العالمية المتعلقة في أجهزة حماية المنافسة ووفق النوصيات المقدمة من البنك الدولي وتماشياً مع رؤية (كويت جديدة 2035). ولفت إلى أن المشروع يستهدف متابعة تنفيذ الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي على المدى المتوسط مع قراءة المؤشرات العالمية إضافة إلى تقديم التقارير المتعلقة بما تم تحقيقه من مؤشرات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة.

وأوضح أن سياسة المنافسة هي مفهوم شامل يسعى للتنسيق بين جميع السياسات الحكومية التي تؤثر على عمل السوق ومنها سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسة التجارة والصناعة وسياسة الملكية الفكرية وغيرها من السياسات الموجودة والتي

أعلن جهاز حماية المنافسة الكويتي أمس الأحد عن اعداد مشروع جديد بعنوان (السياسة الوطنية للمنافسة) يستهدف فتح فتح الأسواق بطريقة عادلة ومنظمة تضمن توفر المنتجات الأساسية بأعلى جودة وأفضل سعر. وقال رئيس مجلس إدارة الجهاز راشد العجمي في بيان صحفي إن المجلس اعتمد المشروع بهدف تطوير الاجراءات واللوائح والقوانين والتدابير الحكومية التي تشجع المنافسة وتسهل على الشركات الدخول إلى الأسواق.

وأضاف العجمي أن الجهاز رفع اقتراحاً لوزير التجارة والصناعة خالد الروضان لإدراج هذا المشروع ضمن خطة التنمية للدولة ليتم تنفيذه على مدى خمس سنوات. وذكر أن المشروع يتضمن مجموعة من الأهداف أبرزها تعزيز دور الجهاز وتمكينه

وأشار إلى أن المشروع سيفيد الحكومة في خلق منظومة تشاركية بين الجهات الحكومية وتعزيز الحكومة الفعالة التي من شأنها دعم المنافسة، وأكد أهمية المشروع في تعزيز الاقتصاد وفتح السوق بطريقة منظمة مما يخلق بيئة عمل جاذبة وآمنة للاستثمار عبر وضع لوائح تنظيمية تدعم خلق بيئة تنافسية منظمة في الأسواق مما يساهم في جذب المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر ضمان عدم سيطرة واحتكار الشركات الكبرى للأسواق وتحرير السوق ودعم الحيا

التنافسي. ولفت العجمي إلى أهمية المشروع في إتاحة المجال للتنوع الاقتصادي والصناعات في الأسواق إضافة إلى استقطاب المستثمر الأجنبي الذي يعزز من فتح السوق والمنافسة العادلة.

للمنافسة ومكافحة الاحتكار وتنظيم ومراقبة عمليات الاندماج والرقابة على الأسعار والتنسيق مع الجهات التنظيمية المعنية لتعزيز الشفافية وتحرير السوق.

تؤثر في السوق. وذكر أن سياسة المنافسة تقوم على تدابير حكومية مشتركة تطبق عبر الإجراءات واللوائح والقوانين وتهدف للحد من السلوك المناهض

«ضمان الاستثمار»: 2.3 تريليون دولار قيمة ضمانات لمستثمرين ومصدرين في 2017

2018. وقالت إن بيانات اتحاد هيئات تأمين الاستثمار والتمانات الصادرات العربية (ضمان) الوطنية والاقتصادية (اتحاد أمان) تشير إلى أن أعضاءه البالغ عددهم 18 جهة غالبيةهم العظمى من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قدموا 32,6 مليار دولار كضمانات خلال عام 2016 أي بزيادة 22,6 في المئة مقارنة بالعام 2015. وكشفت (ضمان) أنها تمكنت على مدار 44 عاماً من توفير الحماية التأمينية ضد المخاطر للاستثمارات المباشرة العربية والأجنبية في الدول العربية وكذلك الصادرات العربية لتبلغ القيمة الإجمالية لعملياتها التراكمية بنهاية أغسطس 2018 أكثر من 18 مليار دولار.

وقالت أشرار رصدت ارتفاعاً في معدلات مخاطر إنجاز الأعمال التجارية والاستثمارية نتيجة التوترات السياسية والأزمات الاقتصادية المتكررة في عدد متزايد من مناطق العالم وهو ما زاد حاجة أطراف التعاملات الدولية لنقل المخاطر إلى جهات متخصصة تقدم خدمة التأمين لعمليات التجارة والاستثمار والتمويل ضد المخاطر التجارية والسياسية. وأكدت أن تلك العوامل إلى جانب زيادة الوعي ساهمت في تزايد وتيرة الطلب على خدمات الضمان في العديد من مناطق العالم على اختلاف تصنيفاتها من حيث درجة المخاطر كإحدى أهم الأوليات الوقائية الفعالة في التعامل مع تلك المخاطر.

ولفتت إلى أن تزايد الطلب على خدمات الضمان والتأمين بشكل حافزاً أساسياً لتكثيف جهودها باتجاه تطوير خدماتها وإمكانياتها من أجل مزيد من الكفاءة في الاستجابة لاحتياجات المستثمرين والمصدرين والمؤسسات المالية بما يعزز حركة التجارة.

أعلنت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والتمانات الصادرات (ضمان) أن قيمة الضمانات المقدمة عالمياً لتأمين الحماية للمستثمرين والمصدرين من 38 مؤسسة بلغت 2,33 تريليون دولار أمريكي عام 2017 بزيادة 22 في المئة مقارنة بالعام السابق. وذكرت (ضمان) في تقرير ضمن نشرتها الفصلية الثالثة لعام 2018 أن عمليات تأمين ائتمان الصادرات قصير الأجل وفق بيانات اتحاد بيرن استحوذت على غالبية النشاط بقيمة 2088 مليار دولار وبحصّة تبلغ 89,6 في المئة.

وأفادت بأن قيمة عمليات تأمين ائتمان الصادرات متوسط وطويل الأجل بلغت 179 مليار دولار وحصّة 7,7 في المئة في حين مثلت عمليات التأمين ضد مخاطر الاستثمار ما قيمته 64 مليار دولار وحصّة 2,7 في المئة من إجمالي العمليات الجديدة لعام 2017.

وأوضحت أن نتائج آخر مسح أجراه (اتحاد بيرن) لأراء أهم الجهات العاملة في صناعة الضمان بشأن توقعاتهم لعام 2018 أبرز أن 85 في المئة من المستجوبين متفائلون بنمو حجم العمليات الجديدة. وكشفت أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حلت في مراتب متقدمة عالمياً في عدد من مؤشرات الاستفادة من خدمات الضمان إذ سجلت المنطقة عمليات جديدة بقيمة تتجاوز الـ 100 مليار دولار خلال العام 2017.

وأضافت أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حلت في المقدمة كاهم المناطق التي تشكلت لظواهرها بشكل سلبي في الأعمال نتيجة لارتفاع حالات الإغسلر وسيتم الاتصال بهم عن طريق دائرة المبيعات وترتيب موعد لزيارة العميل لاستكمال إجراءات فتح الحساب.

البنك التجاري يعلن الفائزين بالسحب الأسبوعي والشهري في جوائز «النجمة»

على بطاقة ائتمان يضمن الحساب وذلك الحصول على كافة الخدمات المصرفية من البنك التجاري. كما يمكن لأي عميل لدى البنك التجاري أن يفتح حساب «النجمة» طريق خدمة التجاري "أون لاين" والدخول في جميع السحوبات فلا يتوجب على العميل زيارة الفرع، وأما بالنسبة لغير عملاء التجاري فإنهم يستطيعون تقديم طلب فتح حساب من خلال موقع البنك الرسمي وسيتم الاتصال بهم عن طريق دائرة المبيعات وترتيب موعد لزيارة العميل لاستكمال إجراءات فتح الحساب.

والناهل لدخول السحوبات والفوز بالجوائز القيمة، كشف البنك أنه يمكن فتح حساب النجمة فقط بإيداع 100 دينار كويتي ويجب أن يكون في الحساب مبلغ لا يقل عن 500 دينار لدخول جميع السحوبات على كافة الجوائز التي يقدمها الحساب. وبالنسبة لفرص الفوز فإنه كل ما زاد المبلغ المحتفظ في الحساب زادت فرص فوز العميل حيث أن كل 25 دينار توفر فرصة واحدة للفوز، فضلاً عن الأرباح الإضافية التي يوفرها الحساب، إذ يحصل العميل على بطاقة سحب آلي ويستطيع الحصول

النجمة أصبحت مميزة بحجم مبالغ الجوائز المقدمة بالإضافة إلى تنوعها طوال السنة، وسوف تكون هناك جوائز أسبوعية بقيمة 5.000 د.ك. وشهرية بقيمة 20.000 د.ك. وجائزة نصف سنوية وقدرها نصف مليون (500.000) دينار، بالإضافة إلى الجائزة الكبرى التي سيقام عليها السحب في يناير 2019 وهي (1.500.000 دينار كويتي) الجائزة النقدية الأكبر سنوياً ليس فقط على مستوى الكويت بل على مستوى العالم. وعن آلية فتح حساب النجمة

أجرى البنك التجاري الكويتي السحب الأسبوعي والشهري لحساب النجمة وذلك بحضور ممثل وزارة التجارة والصناعة عبدالعزيز أشكناني، وجاءت النتائج على النحو التالي:

1 - الرابع بجائزة السحب الشهري بقيمة 20.000 دينار كويتي - ناياتيل سارنجانباتي راجيف

2 - الرابع بجائزة السحب الأسبوعي بقيمة -/ 5000 دينار كويتي - فضل أمين خايم الله وقد أوضح البنك أن جوائز حساب